الأمانة العامة

قطاع الشؤون القانونية

إدارة الشؤون القانونية

الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

التقرير والتوصيات

2020/12/21

(عبر تقنية الاتصال المرئي)

تقرير وتوصيات
الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية
للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف
في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

بتاريخ 2020/12/21

(عبر تقنية الإتصال المرئي)

تنفيذاً لما تم إقراره في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الاطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي عقدت خلال الفترة من 7-8 يناير 2020 بالمملكة المغربية، والتي نصت في البنود الثلاثة الأولى منها على ما يلي:

1- تعديل مسمى اللجنة مفتوحة العضوية المكونة من الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد لتصبح" اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد".

2- الحرص على ضمان إنتظام إنعقاد إجتماعات اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء مرتين على الأقل في كل دورة.

3- تخويل اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء إمكانية تشكيل فريق عمل له طابع فني وتقني يعمل على متابعة التنفيذ الأمثل لأحكام الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وبدعوة من قطاع الشؤون القانونية – إدارة الشؤون القانونية عقد الإجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وذلك يوم الإثنين الموافق 2020/12/21 (عبر تقنية الإتصال المرئي)، بحضور ممثلي الدول العربية الأطراف:

المملكة الأردنية الهاشمية – مملكة البحرين– المملكة العربية السعودية – جمهورية السودان – دولة فلسطين – دولة قطر – دولة الكويت – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية.

(مرفق قائمة بأسماء الوفود المشاركة).

افتتح أعمال الاجتماع سعادة السيد وزير مفوض/ ياسر عبدالمنعم عبدالعظيم – مدير إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة للجامعة بكلمة رحب فيها بالسادة الخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد المشاركين في الاجتماع متمنياً لهم التوفيق في إنجاح أعمال هذا الاجتماع، كما تقدم لهم بالتهنئة بمناسبة اليوم العربي لمكافحة الفساد، والذي يتزامن مع موعد إنعقاد هذا الاجتماع، وكذلك رحب بسعادة الدكتور/ عبدالحق سرمك ــ رئيس وحدة تلقي الشكايات بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المملكة المغربية (ممثل رئيس الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف)، وأعرب عن عميق شكره لكافة العاملين بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في المملكة المغربية على كرم الضيافة وحفاوة الإستقبال وحسن التنظيم لكافة فعاليات الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف والتي عقدت بمدينة الرباط ، كما توجه بالتهنئة للمملكة العربية السعودية بإستضافتها لأعمال الدورة الرابعة للدول الأطراف في الاتفاقية والمقرر انعقاده في شهر ديسمبر 2021 وتمنى التوفيق والنجاح لأعمال هذه الدورة، ثم قدم ملخصاً حول ما تم الانتهاء إليه في الدورة الثالثة للمؤتمر والقرارات الصادرة عنه، واستعرض بنود جدول الأعمال المعروضة للمناقشة.

ثم تحدث سعادة الدكتور/ عبدالحق سرمك (رئيس الإجتماع)، مرحباً بدوره بالسادة المشاركين، كما نقل إليهم تحيات السيد/ محمد البشير الراشدى– رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية (رئيس الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد)، وأكد على أهمية هذا الاجتماع الذي يأتي في إطار تنفيذ قرارات المؤتمر الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وأشار إلى رفع التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية المزمع انعقاده خلال شهر ديسمبر2021 بالمملكة العربية السعودية، وتمنى التوفيق والنجاح لأعمال هذه اللجنة.

ثم أقر السادة أعضاء اللجنة مشروع جدول الأعمال والاتفاق على منهجية العمل، حيث تمت مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، والمتعلقة بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الثالث للدول الاطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وهي على النحو التالي:

- **بحث آلية تشكيل فريق عمل له طابع فني وتقني يعمل على متابعة التنفيذ الأمثل لأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:**

ضمن هذا البند بحث المشاركون كيفية وضع آليات فنية لمتابعة التنفيذ الأمثل لأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث تقدم وفد المملكة المغربية بإقتراح أن تتفق اللجنة في كل مرة على تشكيل لجنة تضم عدد من الخبراء لدراسة جزئية محددة تتناول جانب معين من جوانب الإتفاقية مثال مؤشرات الأثر لسياسات أو إستراتيجيات مكافحة الفساد، وفي هذا الإطار أعرب ممثل المملكة العربية السعودية عن دعمه وتتميمه لهذه المبادرة مقترحاً استعداد بلاده لعقد ورشة عمل خلال السنة المقبلة يشارك فيها بالإضافة إلى ممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية خبراء ومتخصصون من منظمات إقليمية ودولية، وتكون فرصة للانتفاح على أفضل الممارسات في هذا الشأن وتعميق النقاش حول أنسب الصيغ الممكنة لتشكيل هذه الآلية وضمان نجاعتها وفعاليتها ، مع تأكيده على ضرورة وضع آلية لتفعيل الإتفاقية دون أن يكون هناك إزدواجية قد تحدث بسبب كثرة تشكيل اللجان أو مجموعات العمل الفرعية، وإقترح الإستفادة من مخرجات موضوع مكافحة الفساد التي تمت مناقشتها في إطار برامج عمل مجموعة العشرين التي عقدت مؤخراً بالرياض، وبعد المناقشة المستفيضة من قبل السادة المشاركين ، أوصت اللجنة بما يلي:

– تكليف هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية (نزاهة)، وبالتنسيق مع رئاسة الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، بالإعداد والتنظيم لورشة عمل إقليمية (بتقنية الاتصال عن بُعد)، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد، وذلك للعمل على خلق وإيجاد آليات تقنية وفنية للوصول إلى أفضل السبل لمتابعة التنفيذ الأمثل للإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وفي ضوء

مخرجات هذه الورشة، ستناقش اللجنة آلية تنفيذ الاتفاقية العربية، ومهام واختصاصات الفريق الفني والتقني المختص بمتابعة تنفيذ الاتفاقية، والمشار إليه في قرار دورة المؤتمر الثالثة.

- تحديد نقاط الاتصال الخاصة بتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد :

إستعرض السيد وزير مفوض/ ياسر عبد المنعم عبد العظيم، كشفً يتضمن معطيات حول نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في مجال استرداد الممتلكات والتصرف فيها، والتي سبق للجهات المعنية بمكافحة الفساد في الدول العربية الأطراف أن وافت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كما أشار إلى أن بعض الدول لم تواف بعد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنقاط الإتصال الخاصة بها أو أن المعلومات المقدمة بخصوص هذه النقاط تفتقر لبعض البيانات التفصيلية، وبعد إستطلاع آراء الوفود المشاركة، أقرت اللجنة التوصيات التالية:

1- تعميم نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في مجال الاسترداد على الجهات المعنية لمكافحة الفساد في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

2- الطلب من الدول الأطراف التي لم تواف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنقاط الإتصال، موافاتها بها في أسرع وقت ممكن.

- التشريعات الوطنية وأنجح الممارسات والتجارب الوطنية ذات الصلة في مجال الوقاية ومكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية:

خلال مناقشة هذا البند، تمت الإشارة إلى عدد من التشريعات الوطنية وأنجح الممارسات والتجارب الوطنية ذات الصلة والتي وردت للأمانة العامة بعد إنعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر من بينها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي إستعرضها وفد هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين، وأوضح ممثل المملكة المغربية على أن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة

ومحاربتها، ومن خلال تصريف مهامها المتعلقة بتحليل وتشريح وضعية وتطور الفساد بالمغرب، سبق لها أن أعدت دراسة معمقة لمختلف مكونات مؤشر مدركات الفساد التي تصدره منظمة الشفافية الدولية، حيث يجري حاليا ترجمتها إلى اللغة العربية في أفق تعميمها على الدول الأطراف في الاتفاقية، واعتمادها خلال الدورة المقبلة للمؤتمر كوثيقة علمية مرجعية تغني قاعدة البيانات العربية في مجال مكافحة الفساد حيث أعطى الدكتور/ أمين البصري لمحة موجزة عن أبرز ما تضمنته هذه الداراسة، وبعد الإنتهاء من إستطلاع آراء الوفود المشاركة تم الاتفاق على التوصيات التالية:

1- دعوة الدول الأطراف إلى موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنسخ محدثة من التشريعات الوطنية وأنجح الممارسات والتجارب الوطنية ذات الصلة في مجال الوقاية ومكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

2- قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتلخيص ما يردها من الدول الأطراف عن التشريعات الوطنية وأنجح الممارسات والتجارب الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وإعداد دليل خاص بها، وذلك حسب الإمكانيات الموجودة لديها، وتعميمها على الدول الأطراف، بالإضافة إلى نشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية.

- احتياجات الدول الاطراف في مجال منع ومكافحة الفساد وتشجيع اتخاذ التدابير الوقائية ذات الصلة، وبناء القدرات الوطنية في مجال صياغة وإعداد الاستراتيجيات الوطنية لمنع ومكافحة الفساد:

ناقشت الوفود المشاركة هذا البند وأبدت أهمية قصوى للتعاون فيما بينها أو مع الهيئات الدولية والجهات المانحة في مجال بناء ورفع القدرات الوطنية في هذا الشأن، ومن بينها وفد المملكة الأردنية الهاشمية الذي أبدى رغبته وإستعداده التام للتعاون في هذا المجال مع الدول الأطراف وخاصة وأنه يحي أثناء هذا الاجتماع اليوم العربي لمكافحة الفساد بعنوان " مكافحة الفساد طريق التنمية المستدامة" بمشاركة وفود الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في الدول العربية، ثم تبنى أعضاء اللجنة ما يلي:

1- تشجيع الدول الأطراف على التعاون فيما بينها في مجال بناء ورفع القدرات الوطنية المعنية بصياغة وإعداد الاستراتيجيات الوطنية لمنع ومكافحة الفساد.

2- الطلب من الدول الأطراف موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإحتياجاتها في مجال منع ومكافحة الفساد، لتعميمها على الدول الأطراف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك في إطار البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى والمعايير الدولية لحقوق الإنسان (2016-2021).

3- الاستفادة من البيان الوزاري الأول لمكافحة الفساد بمجموعة العشرين للعام 2020 الذي عقد بالرياض، وما اشتمل عليه من أدلة استرشادية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

- **عقد ورش عمل بصفة دورية لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات الناجحة بشأن التنفيذ الأمثل لأحكام هذه الاتفاقية:**

ضمن هذا البند إستعرض المشاركون العديد من الأفكار لورش عمل تتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات الناجحة بشأن التنفيذ الأمثل لأحكام هذه الاتفاقية، حيث إستعرضت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الخطوات التي تم إنجازها لعقد ورشة العمل الإقليمية التي تتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات الناجحة بشأن التنفيذ الأمثل لأحكام هذه الاتفاقية وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تم إقرار برنامج عملها خلال الدورة الثالثة للمؤتمر، كما أفاد رئيس الإجتماع بأن رئاسة الدورة الثالثة للمؤتمر أعدت برنامج عمل متكامل يتضمن مجموعة من ورش العمل التي سوف يتم تنفيذها بداية من شهر يناير للعام القادم2021، من بينها اعتزام الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية

من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية تنظيم ورشة عمل (عبر تقنية المناظرة المرئية) مطلع السنة المقبلة تخصص لتبادل التجارب والخبرات والإجراءات التي اتخذت للوقاية من الفساد على ضوء التدابير المعتمدة من قبل السلطات العمومية في الدول العربية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، إضافة إلى تنظيم ورش أخرى حول مواضيع تهم: مؤشرات قياس الأثر كإحدى آليات تقييم مستوى نجاعة وفعالية سياسات مكافحة الفساد، ومحاربة الفساد كإحدى الدعائم الأساسية لحماية حقوق الإنسان، هذا علاوة على ورشة العمل المزمع تنظيمها من طرف هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية (نزاهة)، والتي تهدف إلى فتح المجال لتعميق التفكير والعصف الذهني لخلق آلية تقنية وفنية لتفعيل الإتفاقية، حيث أوصى السادة أعضاء اللجنة بالآتي:

1- الموافقة على برنامج العمل المتكامل الذي أعدته رئاسة الدورة الثالثة للمؤتمر، والخاص بمجموعة ورش العمل التي سوف يتم تنفيذها بداية من شهر يناير للعام القادم 2021.

2- الطلب من الأمانة العامة للجامعة العربية إستكمال التحضيرات مع مكتب الأمم المتحدة لعقد ورشة العمل الإقليمية التي تتعلق بتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات الناجحة بشأن التنفيذ الأمثل لأحكام هذه الاتفاقية.

وفي ختام أعمال هذه اللجنة توجه السادة الأعضاء بالشكر إلى الدكتور/ عبد الحق سرمك (رئيس اللجنة) على حسن إدارته الجلسة، وإلى السيد وزير مفوض/ ياسر عبد المنعم عبدالعظيم مدير إدارة الشؤون القانونية- قطاع الشؤون القانونية، والعاملين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون القانونية على الجهود القيمة في إعداد وثائق الاجتماع وتنظيم أعماله.

والله ولي التوفيق.

وزير مفوض/ ياسر عبد المنعم عبد العظيم

مدير إدارة الشؤون القانونية

والمشرف على إدارة مكافحة الإرهاب

الدكتور/ عبد الحق سرمك

رئيس الاجتماع

قائمة بأسماء السادة المشاركين في الاجتماع وبريدهم الإلكتروني، وفق ما تم إرساله عبر المندوبيات الدائمة للدول العربية الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

قائمة بأسماء السادة المشاركين في الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وفق ما تم إرساله عبر المندوبيات الدائمة للدول العربية الأطراف في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد

2020/12/21

المملكة الأردنية الهاشمية

الاسم	البريد الإلكتروني
السيد/مصطفى الرواشدة- عضو مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	mostafa.alrawashdeh@jiacc.gov.jo
الآنسة/أسماء بشماف- سكرتير ثان بالمندوبية الدائمة	asmaa.bishmaf@fm.gov.jo

مملكة البحرين

الاسم	البريد الإلكتروني
الرائد/ محمد جاسم الخدري	Mj.alkhedri@interior.gov.bh
ملازم أول/ عيسى أحمد محمد	im.husain@interior.gov.bh
أخصائي قانوني عبدالله راشد الطهمازي	ar.altehmazi@interior.gov.bh

المملكة العربية السعودية

الاسم	البريد الإلكتروني
الأستاذ/ مشاري بن فوزي العيسى- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد	MALEISA@NAZAHA.GOV.SA
الأستاذ/ عبد الهادي بن خليل البلوي هيئة الرقابة ومكافحة الفساد	AALBALAWI@NAZAHA.GOV.SA
الأستاذ/ طلال بن فايز الفارسي هيئة الرقابة ومكافحة الفساد	TALFARSI@NAZAHA.GOV.SA

جمهورية السودان

الاسم	البريد الإلكتروني
المستشار/ إيمان فاروق مصطفى وزارة العدل	alaghbshe@live.com

دولة فلسطين

الاسم	البريد الإلكتروني
السيد/ سعيد شحادة مستشار رئيس هيئة مكافحة الفساد	Saish72@gmail.com

دولة قطر

الاسم	البريد الإلكتروني
السيد/ ماجد عبد الله القحطاني رئيس قسم القضايا والتحقيقات بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية	malqahtani@acta.gov.qa
السيدة/ أسماء حمود المناعي- باحث شؤون دولية بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية	aalmannai@acta.gov.qa

دولة الكويت

الاســـم	البريد الإلكتروني
الدكتور/ محمد عبد الرحمن بوزبر- الأمين العام بالإنابة – الهيئة العامة لمكافحة الفساد	m.buzubar@nazaha.gov.kw
السيد/ عبد الحميد صلاح الحمر رئيس قسم القضايا والتحقيقات بالهيئة العامة لمكافحة الفساد	a.alhamar@nazaha.gov.kw

جمهورية مصر العربية

الاســـم	البريد الإلكتروني
المستشار/ عمرو فاروق مهنى البدرماني- وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	Amrfk@idsc.net.eg
المستشار/أيمن نبيل حسن عبدالهادي النيابة الإدارية	Aymanabdelhady@hotmail.com
المستشار/أحمد محمد عبدالعزيز عثمان النيابة العامة	a.m.osman@ppo.gov.eg
القاضي/شريف محمد السيد بنداري وزارة العدل	Sherifbendary@jp.gov.eg
سكرتير أول/ شيم الجرف وزارة الخارجية	Sheyam.algarf@gmail.com
السيد/أشرف فاروق – وزارة الخارجية	Ashraf10201020@protonmail.com
العميد/أحمد حمدي عبده سلامة موسى وزارة الداخلية	n.security.egy@live.com
العميد/ محمد محمود عبدالله محمد وزارة الداخلية	30mohamedmahmoud@gmail.com

السيد/أحمد عبد الرسول الجمالة هيئة الرقابة الإدارية	Ahmed411abdelrasoul@gmail.com
السيد/ أيمن طارق أبو العلا هيئة الرقابة الإدارية	Ayman_aboulela@aca.gov.eg

المملكة المغربية

الاســـم	البريد الإلكتروني
عبد الحق سرمك مسؤول وحدة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	sermak@inpplc.ma
السيد/ أمين البصري مسؤول وحدة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	elbasri@inpplc.ma
السيد/ عبد الرحمان اللمتوني رئيس شعبة تتبع القضايا الجنائية الخاصة برئاسة النيابة العامة	Ellamtouni1@hotmail.com
السيد/ عيسى كتب رئيس مصلحة الجرائم الاقتصادية والمالية بوزارة العدل	Issa.kataba.proc@gmail.com
السيد/ مراد بنعيدة سكرتير أول بالمندوبية الدائمة للمملكة	m.benaida@hotmail.com

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الاســـم	البريد الإلكتروني
السيد وزير مفوض / ياسر عبد المنعم- مدير إدارة الشؤون القانونية والمشرف على إدارة مكافحة الإرهاب.	legalaffairs.sector@las.int